



الشيخ صباح الخالد والوزير إبراهيم خلال الجلسة



مرزوق الغانم مترسلا جلسة مجلس الأمة

سجلات نيابية.. وامتناع حكومي.. والأسئلة البرلمانية شكلت أزمة

3 لجان مؤقتة وواحدة للتحقيق في الإيداعات ورفع حصانة

كتب: مصطفى كامل

في جلسة قصيرة عوض فيها النواب طول جلسة أمس الأول، وشهدت مناقشة تشكيل اللجان البرلمانية، وافق مجلس الأمة على تشكيل عدد من اللجان البرلمانية المؤقتة التي تعنى بقضايا الإيداعات البرلمانية والمقيمين بصورة غير قانونية ونوبي الاحتياجات الخاصة والإسكان.

وانتخب المجلس لعضوية لجنة التحقيق البرلمانية المؤقتة

في «الإيداعات البرلمانية» اعتبارا من 2006 إلى 2012 كلا من النواب سعدون حماد وطلال الجلال وسلطان الشمري وعلي العمير ومبارك الحريص ورياض العدساني وعبدالله الطريجي.

وذكر المجلس كلا من النواب عبدالله التميمي وصفاء الهاشم وسيف العازمي وسلطان الشمري ومحمد طنا وعسكر العنزي وعبدالله العدواني للجنة مؤقتة تعنى بالمقيمين بصورة غير قانونية.

ووافق مجلس الأمة على تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة تتعلق بشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة وركب لها كلا من النواب خليل الصالح وحسين المطيري وماضي الهاجري وعودة الرويعي ومحمد الحويلة وطلال الجلال وسعود الحريجي.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة لشؤون الإسكان حيث انتخب لعضويتها كل من النواب فيصل الكندري ومحمد الجبري وراكان النصف ومنصور الظفيري وجمال العمر وسلطان الشمري واحمد العازمي.

وتقدم بعد ذلك مجموعة من النواب بطلب لتشكيل لجنة حول تنمية الموارد البشرية ولجنة أخرى تعنى بالظواهر السلبية إلا أن فقدان النصاب داخل قاعة عبدالله السالم حال دون التصويت عليهما فيما رفع رئيس المجلس مرزوق الغانم الجلسة إلى يوم 26 نوفمبر الجاري.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة على رفع الحصانة النيابية عن النائبة الدكتورة معصومة المبارك في قضية جنح صحافة.

وفي سياق الاستجوابات، أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن استلامه رسميا استجوابين من النائب رياض العدساني مقدمان إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وإلى وزير الدولة لشؤون الإسكان بصفتهم.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي أمس، عقب انتهاء جلسة مجلس الأمة التكميلية أنه استلم استجوابي العدساني بالإمس لكتهما سجلا اليوم مضيفا أنهما سيدرجان على جلسة مجلس الأمة بتاريخ 26 نوفمبر الجاري.

وبين الغانم أن الجلسة المقبلة «جلسة 26 نوفمبر» ستعقد طلب طرح الثقة بوزير الصحة الشيخ محمد العبدالله ثم استجواب رولا دشتي ثم استجواب رئيس الحكومة ووزير الإسكان على التوالي.

وأوضح أن مادة الاستجواب المقدمة لسمو الرئيس هي عبارة عن مقدمة الاستجواب السابق المقدم من النائب رياض العدساني إلى سمو رئيس الوزراء بالإمس.

وقال أن سابقة مجلس الأمة أمس إزاء الطلب المقدم من سمو الشيخ جابر المبارك بحذف الحاور غير الدستورية فهي «سابقة حميدة لتقويم الأعيان التي شابت الممارسات السابقة غير الصحيحة في الاستجوابات».

وأعرب الغانم عن فخره واعتزازه بسلك المجلس لهذا النهج الجديد والذي من شأنه أن يحول دون تعطيل مناقشة أي استجواب وتكثيف المستجوبين من ممارسة حقهم بالشكل الصحيح والسليم.

وتابع قائلا إن هذه الخطوة تؤكده على نجاح المجلس في تقويم الممارسة السياسية معربا عن فاعته بأن الاستجواب المقلب سيمكن سمو الرئيس من صعود المنصة «والمجلس سيرغم أي كان بالصعود بعد تقويم استخدام الأداة الدستورية مع احترام كل الآراء المعارضة عليها».

وتطرق الغانم إلى أن أغلبية أعضاء المجلس «لا تعينهم الاتهامات غير صحيحة وغير اللائقة لان في النهاية الحق أحق أن يتبع» معربا عن اعتقاده بأن قرار المجلس بالإمس «مع الحق» وجاء انتصارا للدستور.

وأكد مجددا على أن ما يحصل في مجلس 2013 هو تمكن كل مستجوب من صعود المنصة إذا كان الاستجواب «دستوري» أما غير دستوري فعليه تعديله ويصعد المنصة».

وأشار إلى أن الجدل المنار حول دستورية الحضور بالذهاب إلى اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية أو المحكمة الدستورية قائلا إن القرار يعود في نهاية الأمر للمجلس «وهو من يحدد مدى دستورية الحاور لأنه صاحب القرار النهائي بعد

الحجرف: كادر المعلمين أحدث خلا باغفال دور الاختصاصيين وديوان الخدمة لديه منظور أشمل بشأنهم

رأي التشريعية أو الدستورية».

وقميلي وقائع الجلسة: افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة التاسعة والنصف بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال الحضور والمعتذرين.

وانتقل المجلس إلى بند الأسئلة.

عادل الخرافي: في بداية ليست سعيدة في الأسئلة قدمت ثلاثة أسئلة راح اتكلم عن سؤال العادات لوزير الأشغال والكهرباء بخصوص السؤال عن العادات والمعلطة وعددها منذ عام 2000، وجهت السؤال لمعرفة المصادر التي يقتبس منها المحصل آلية التحصيل، لا أعرف من أين جاء 5 في المئة ونحن نريد معرفة العدد الإجمالي وعموما لدي الوثائق التي تثبت ما هي الأرقام، هناك حسابات تقديرية لا تعتمد على العادات.

لا أعرف من أين حسب المصاريف وبالتالي تؤخذ إجراءات القطع.

واتمنى معرفة 95 في المئة

عادل الخرافي: في بداية ليست سعيدة في الأسئلة قدمت ثلاثة أسئلة راح اتكلم عن سؤال العادات لوزير الأشغال والكهرباء بخصوص السؤال عن العادات والمعلطة وعددها منذ عام 2000، وجهت السؤال لمعرفة المصادر التي يقتبس منها المحصل آلية التحصيل، لا أعرف من أين جاء 5 في المئة ونحن نريد معرفة العدد الإجمالي وعموما لدي الوثائق التي تثبت ما هي الأرقام، هناك حسابات تقديرية لا تعتمد على العادات.

لا أعرف من أين حسب المصاريف وبالتالي تؤخذ إجراءات القطع.

واتمنى معرفة 95 في المئة



د. نايف الحجرف متحدثا



د. علي العمير يعطال برافع الحصانة

العمير: الحصانة تتعلق بأعمال النائب داخل البرلمان ومن يمسك وسيلة الإعلام ويتهم على الناس لا حصانة له

حتى يزول الرقم المبهم 5 في المئة كنت اتوقع أن هناك تخريبيا، ونحن نعرف كيف الكهرباء تؤخذ مباشر أو غير مباشر، لا يوجد الاجابة لم تكن كاملة وستأتي على المنصة للتكلم عن المروافة في الاجابة وسنطلع الاجابة. وزير الأشغال عبد العزيز الإبراهيم: 5 في المئة من إجمالي العداد الموجود وهي تتغير بشكل يومي نأخذ قراءة العدادات وليست تقديرية، وتم

الشمري: هناك 120 ألف إنسان يعاني وأطالب الحكومة بأن توافق على تشكيل لجنة خاصة بهم



حوار جانبي بين الراشد وعبدالصمد وصفاء والعمير

قويعان: إذا أرادت الحكومة التعاون الحقيقي ستجد أيدينا ممدودة وكما يقول المثل «اللي يشبر لك الأذرع له»

8 والحكومة كانت موجودة في 8؟؟ الخارجية وعرضت على مدى ساعات عرضا تفصيليا، وكان هناك 26 نائبا حضروا الاجتماع.

رياض العدساني: سؤال واضح لماذا ذكروا أنها معلومات سرية ووزير النفط والدفاع لم يكونا في الاجتماع، نحن نعلم على النفط، هل يوجد فكة بالنواب بغض النظر عن الاجتماع.

وزير الخارجية: الحكومة ليست لديها امور سرية عن المجلس السؤال لم وجه لوزير الداخلية كونه الدفاع المدني يبيع له الاجابة عن السؤال. خليل الصالح: اشكر وزير التربية على سرعة رده، هناك تفاوت في مرتبات الاختصاصيين الاجتماعيين رغم انها مهنة طاردة، كنت اتمنى من التربية ان تقدم كادرا مستحقا لهم ولا تظل القضية عائمة او تنتظر مظهارة او مجلس الخدمة المدنية لا يمكن الاعتماد على الوافدين على هذه الوظيفة لانهم لا يعرفون طبيعة المجتمع

الصانع: ديوان الخدمة المدنية لم يضطلع بواجباته تجاه التوصيف الوظيفي للمناصب الإشرافية



د. جب خشم، بين الصالح والكندري

لا بد ان يكون لوزير التربية مبادرة لحل الأزمة هناك سخط كبير لعدم الاهتمام والأمر ينسحب على وزارة الشؤون بالنسبة للاختصاصيين اطلب ان يقدم الوزير كادرا لهذه الفئة.

وزير التربية نايف الحجرف: جمعني اكثر من لقاء مع النائب الصالح والاختصاصيين، كادر المعلمين الذي اقر في 2011 أحدث خلا وغفل دور الاختصاصيين ولكن نحن امام قوانين وانظمة وهناك لجنة شكلت لوضع ميزة لتساعد الاختصاصيين وليس كادر الاخوان في الخدمة المدنية لديهم منظور اشمل يشمل الاختصاصيين.

خليل الصالح: من سنة نسعى بهذا الكلام طالب سعادة الوزير الخدمة المدنية بالتحرك لم اتمس شيئا معنا نرجو اهتمام منكم.

ارجو ان تقدم شيئا مستحقا لان الخدمة المدنية لن تظل منها شيئا.

عبد الله الطريجي: سألت وزير التجارة عن التحاق موظفي هيئة سوق المال. وبدوري قدمت اسئلة عن الهيئة والتجاوزات فيها، رئيس الهيئة رد الاسئلة غير دستورية ووزير التجارة مسؤول سياسيا امامنا وكان من المفترض تحديد الاسئلة غير دستورية، تكلمت مع وزير التجارة ان رئيس الهيئة صلاح القلاع يعتبر هو ومجموعة معه ان الهيئة تابعة له، وكان من المفترض تسكين الموظفين في الهيئة ولكن تعسف الوزير حال دون ذلك، وأجالت بعض الموظفين إلى التقاعد ورئيس الهيئة غير التقاعد من 65 إلى 70 سنة ومن عين رئيس الهيئة شخص متفقد وإذا الحكومة موظفين من خارج البورصة وهناك موظفين في البورصة لم يعينوا وإذا لم يحترم رئيس الهيئة الدستور راح تشكل لجنة تحقيق له دخل المجلس ورئيس الهيئة رفعت عليه 35 قضية من موظفي الهيئة.

وزير التجارة: طلبت من الهيئة كوني مسؤولا سياسيا مع وجود استقلالية وبلغت الهيئة ضرورة توضيح لماذا السؤال غير دستوري ولرئيس هيئة المال سلطة الوزير وفقا للقانون.

عبد الله الطريجي: مو معقول يصير عمره 65 بغير اللاتحة وأنا اقولك يا اخ السنني تروح معاهي إلى رئيس مجلس الوزراء ونسلمه التجاوزات اذا ما رحتم نأخذ اجراء في المجلس.

وزير التجارة انس الصالح: سلطتي على الهيئة محدودة جدا القانون اعطاهم وانتم في المجلس بيدكم التشريع.

صالح عاشور: وجهت سؤالا لرئيس الوزراء لمنع تكرار ابطال العملية الانتخابية، وهذا السؤال ليس سؤالا شخصيا انما سؤال كل مواطن ونائب